نقاط التفتيش.. مواطنون يجدونها غير مجدية ومسؤولون يؤكدون: لولاها لتصاعدت وتيرة الإرهاب

بغداد:المدى- وكالات

في الوقت الذي لا تتجاوز المسافة بين بيت عصام حسين في المحمودية ، ومكان عمله في بنك الرشيد في السيدية ، الثلاثين كيلومتراً، فإنه يستغرق من الوقت نحو الساعتين للوصول في الوقت المناسب، ذلك أن نقاط السيطرة الأربع في الطريق والزحام الشديد الذي تبلغ حالاته القصوى عند الحواجز المعدنية والكونكريتية تحول دون انسيابية رحلته اليومية.

وعلى الرغم من استتباب الوضع الأمني إلى حد ما، إلا أن ذلك لم يحل دون بقاء (السيطرات) في الطرق الداخلية والخارجية. وبحسب الملازم الأول صلاح الناصري، فإن التهديدات الأمنية ما زالت قائمة، ودليل ذلك مسلسل التفجيرات الذي ضرب مدناً عراقية عدة خلال هذا الأسبوع.

وبحسب الناصري، فإن هذه التفجيرات حدثت عن طريق تلغيم السيارات داخل المدن، وليس عبر نقلها من مدينة الى أخرى. وهذا يوضح أهمية نقاط التفتيش التي لولاها لتصاعدت أعمال تفخيخ السيارات بحسب الناصري، ويرفض معظم العاملين في نقاط السيطرة الاتهامات التي توجّه إليهم، لاسيما ما يتعلق بالتفجيرات التي تحدث بين الفينة والأخرى.

يقول سالم العزاوي من سيطرة المحمودية – بغداد: إن التفجيرات التي تحصل هي عبارة عن عمليات تحدث داخل المناطق القريبة من منطقة التفجير، ومن الصعب أن تعبر السيارة المفخخة من سيطرتنا بسبب الإجراءات الأمنية المشددة التي تركز على الفحص الدقيق.

في الوقت نفسه، ينتقد العزاوي مقولة تسبُّب نقاط التفتيش في الزحامات، لاسيما عند مداخل المدن، ويقول: إن توفير الأمن يأتي في سلم الأولويات، ولا بد من نقاط تفتيش بكفاءة عالية للقضاء على الفوضى الأمنية. ويشير العزاوي إلى المرات العديدة التي رصدت فيها نقطة التفتيش التي يعمل فيها، سيارات مفخخة وأسلحة ومتفجرات، ولولا التفتيش الدقيق لراح ضحية ذلك الكثير من العراقيين.

يقف المواطن العراقي بالضد من وجهات النظر التي يتبناها القادة الأمنيون، فيرى كريم الخزاعي (مدرّس) بضرورة إعادة النظر في الكمّ الهائل من السيطرات، والتعويض عن ذلك بأسلوب الأمن الذكي الذي يعتمد على العمل النوعي والاستخباري، يتجاوز إزعاج المواطن والتدخل في خياراته الشخصية.

ويضيف: "كل العراقيين يرغبون اليوم في انسيابية المرور من دون طوابير انتظار تتجمع عند مداخل سيطرات لم تنجح في بسط الأمن بصورة كلية". ويرى عراقيون ان السيطرات فقدت أهميتها منذ العام ٢٠٠٨، بسبب اعتماد الجماعات المسلحة على عمليات نوعية تفوق قدرات نقاط التفتيش.

تجربة من الواقع

وعلى رغم الانتشار المكثف لنقاط التفتيش، حيث تفحص السيارات لمعرفة ما إذا كانت تحمل مواد متفجرة بأجهزة فقدت ثقة العراقيين بها بسبب ما يتردد من أنها لا تعمل بكفاءة وأنها جزء من صفقة فساد قام بها مسؤولون، لكن الجندي محمد حسن الذي يحمل جهاز تفتيش يشبه المسدس، ويمتد في نهايته هوائي، يؤكد أن الأجهزة فعالة في نقطة التفتيش هذه ،يمرر محمد حسن الجهاز بموازاة سيارتنا المتوقفة لفحص خلوها من المتفجرات، وفي محاولة لتأكيد صحة قوله، وضع حسن في السيارة كتلة معدنية يقول إنها نموذج فحص، وهي عبارة عن قنبلة صامتة على حد تعبيره، ثم مرر الجهاز الذي أشار إلى وجود مادة خطرة في السيارة، لكن حسن لا يستطيع الجزم أن كل الأجهزة من هذا النوع تعمل بصورة جيدة، في باقي نقاط التفتيش في مدن العراق من الشمال إلى الجنوب.

لكن مقدم الشرطة المتقاعد ليث جريان يرى أن استتباب الأمن لا يكون بالكمية العددية لنقاط التفتيش ويطالب بإجراءات لضمان نوعية الأداء وأسلوب العمل.

ويضيف: "إن نقاط التفتيش، وإنْ قللت من الحوادث المعكرة للأمن، إلا أنها لن تستطيع أن تبسطه. ويتابع: "حوادث التسليب على سبيل المثال مازالت تحدث بين المسافات في نقاط التفتيش على الطرق الخارجية، وقد بدأت في العراق منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، لكنها كانت حوادث متفرقة وتحدث على فترات زمنية متباعدة".

ويشير جريان إلى أنه بعد عام ٢٠٠٣ القي القبض على أفراد يعملون في نقاط تفتيش متورطين في العمل مع الجماعات المسلحة وعصابات التفتيش عن طريق نقل المعلومات التي تخص السيارات المارة في السيطرات وعبر الاشتراك الفعلي، وكان مجلس القضاء الأعلى العراقي أوضح في تقرير له في ٢٠١١ أن نحو ٥٠٠٠ حكم بخصوص قضايا سلب حدثت في عام ٢٠١٠.

وبرغم اعتماد السلطات على أسلوب جديد في عمل (السيطرات) عبر نقاط تفتيش ثابتة بمسافات محددة متقاربة، إلا ذلك لم يسفر عن نتائج ملموسة بسبب اختراق نقاط التفتيش أولاً، واعتماد العمليات الأمنية على الكمّ، لا النوع. وبحسب جريانٍ فإن في بعض نقاط التفتيش أفراداً من قوى الأمن لا يجيدون فك الحرف.

وعدا سيارات التفجير والكواتم، فان نقاط التفتيش في كربلاء (١٠٨ كم جنوب غرب بغداد) بحسب الملازم سعدون حسين عثرت أيضاً على الكثير من السيارات المسروقة التي قُتل أصحابها في بعض الحالات.

ويتحدث العقيد صلاح السلطاني، الذي اشرف على المهمات الأمنية في الطريق بين بغداد وبابل، وهي الطريق التي تؤدي بك إلى الكثير من المحافظات الجنوبية: أن الفوضى الأمنية بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ كانت اكبر من قدرة نقاط التفتيش على استيعابها.

ويضرب السلطاني مثالاً على ذلك حين تحولت عصابات الإرهاب والقتل إلى مؤسسات بقدرات دولة، حيث كانوا يجتازون السيطرات بسيارات دفع رباعي حديثة ومظللة ومزودة بأحدث الأسلحة وأشدها فتكًا. وأضاف: "كشفت الأحداث في ما بعد أن مسؤولين في الأحزاب والدولة تورطوا عبر استخدام سيارات الدولة المظللة في أعمال الإرهاب بعدما أبدلوا أو أزالوا لوحات الأرقام".

الجدير بالذكر أن تزايد أعمال الاغتيال بالكواتم، حدا بالقادة الأمنيين، خصوصاً قائد العمليات في العاصمة إلى اتخاذ إجراءات جديدة عند نقاط التفتيش، منها إخضاع الارتال العسكرية ومواكب المسؤولين في الحكومة والبرلمان ومواكب الشركات الأمنية الخاصة العاملة في البلاد للتفتيش.

ويرى الخبير الأمني العميد المتقاعد احمد فليح حسن ان هناك حاجة لتقنيات متقدمة لعمليات التفتيش، ففي غالبية السيطرات يمكن على سبيل المثال تمرير الهويات المزورة بسهولة، إضافة إلى المتفجرات والقنابل المحورة التي تموّه أجهزة الفحص،كما تحتاج نقاط السيطرة إلى كوادر مؤهلة علمياً واجتماعياً وامنياً لعكس أمن مستتب في الشارع.

ويشير حسن إلى ضرورة التوسع في استخدام كلاب الشرطة المدرّبة على كشف المتفجرات، والاعتماد على السيطرات المتنقلة التي تفاجئ العصابات المسلحة.

وعلى رغم الآراء الأمنية التي توصي بتعزيز نقاط التفتيش نوعياً فإن ما يهمّ المواطن بحسب ساجدة الموسوي الناشطة النسوية، طرقًا تتمتع بانسيابية معقولة، ونقاط تفتيش تحترم الإنسان، لا تنكل به كما يحدث في الكثير من السيطرات!

وتقترح الموسوي دراسة تبحث تقليل نقاط التفتيش إلى حدها الأدنى، مع تعزيز العمل الأمني النوعي الذي يقض مضجع الإرهاب ويسعد المواطن في الوقت نفسه.

الصدر يحرّم استخدام العراق للاعتداء على دول الجوار رداً على مخاوف الكويت

بغداد/ متابعة المدى

حرم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، امس الخميس، استخدام الأراضي العراقية منطلقا للاعتداء على دول الجوار أو المنطقة، وفي حين أكد على ضرورة إيقاف العمل بمشروع ميناء مبارك في حال إضراره بمصالح العراق، ودعا الكويت إلى التعامل مع العراق وحكومته كأنه صديق وليس صدام او احتلال.

وقال مقتدى الصدر في بيان صدر، أمس، ردا على سؤال بعض أتباعه بشأن تهديد مجاميع مسلحة بقتل كل من يعمل مع الشركات الكويتية العاملة في جنوب العراق والقصف الذي تتعرض له المناطق الحدودية العراقية، وتلقت المدى نسخة منه، إنه "لا يجوز استعمال الأراضي العراقية المقدسة للاعتداء على أي من دول الجوار مطلقا ولا غيرها من الدول الصديقة"، مبينا أن "بناء الميناء الكويتي أن كان مضرا بالمصالح العراقية فعلى الجهات المختصة العمل لعدم إكمال المشروع أو الوصول إلى حلول لمصلحة العراق".

ودعا الصدر الحكومة الكويتية والشعب الكويتي إلى "التعامل مع العراق وحكومته كأنه صديق فهو ليس صدام ولا احتلال، بل جار يريد العيش بسلام"، مؤكدا أن "التشنج بين البلدين الجارين لا داعي له"، بحسب البيان.

وكانت دولة الكويت تعرضت إلى تهديدات من جماعات عراقية مسلحة على خلفية تنفيذها مشروع ميناء مبارك الكبير، من أبرز تلك الجهات كتائب حزب الله في العراق، التي حذرت في بيان أصدرته في الـ١٨ من شهر تموز الماضي، الشركات المنفذة لمشروع الميناء الكويتي من مواصلة العمل فيه، ثم عادت وصرحت قبل أيام بامتلاكها ثلاثة صواريخ مطورة بإمكانيات ذاتية، وقادرة على

ضرب أهداف في العمق الكويتي.

وكانت لجنة الأمن والدفاع النيابية، كشفت أمس الأول الأربعاء (١٧ آب ٢٠١١)، عن تحركات بحرية "مريبة" يقوم بها الجانب الكويتي داخل الخليج العربي، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة لم تقدم بعد تقارير حول التحشيد العسكري في مناطق صفوان والخليج العربي وميناء مبارك إلى الحكومة العراقية، فيما أكدت أنها سترسل لجنة من وزارتي الخارجية والدفاع للإطلاع على عدد تلك القوات وأسباب انتشارها.

وفرضت السلطات الكويتية إجراءات أمنية وقائية مشددة حول موقع ميناء مبارك في جزيرة بوبيان، بعد تعرضها لتهديدات من قبل جماعات عراقية مسلحة على خلفية تنفيذ المشروع.

وكان العراق طلب، في ٢٧ تموز الماضي، رسمياً من الكويت إيقاف العمل مؤقتاً في ميناء مبارك، لحين التأكد من أن حقوقه في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر في حال تم تنفيذ المشروع، إلا أن الكويت أعلنت عن رفض الطلب، معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، كما جددت تأكيدها أن المشروع يقع ضمن حدودها ولا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

فيما أكدت وزارة الخارجية الكويتية، منتصف تموز الماضي، أن مشروع ميناء مبارك سينفذ على أرض كويتية ولا علاقة لأحد به، مبينة أن هذا المشروع الاقتصادي والحيوي سيخدم جميع دول المنطقة ومنها العراق وبعض دول وسط آسيا.

واعتبر وزير النقل العراقي هادي العامري، في ٢٥ أيار الماضي، قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣، فيما أوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، أكد أن في بناء الميناء ظلم كبير على العراق. وأكدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، في حزيران الماضي، أن العراق سيدافع بكل الوسائل الممكنة عند إغلاق ممره المائي بسبب ميناء مبارك الكويتي، وفيما كشفت عن توقيع الوفد الحكومي إلى الكويت اتفاقية لا تخدم العراق، أشارت إلى أن وزارة الخارجية تجاوزت جميع الملاحظات التي أبداها المتخصصون في الملاحة بوزارة النقل.

يذكر أن الكويت باشرت في السادس من نيسان الماضي بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، ما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

علاوي يصف تكليف الدليمي بالخطير ويحمّل المالكي مسؤولية "فشله الذريع" بتحقيق الأمن

بغداد/ متابعة المدى

وصفت حركة الوفاق الوطني العراقي التي يرأسها إياد علاوي، أمس الخميس، تكليف رئيس الوزراء نوري المالكي سعدون الدليمي بمهام وزارة الدفاع وكالة بالنهج المتفرد والخطير، وفي حين أكدت أن المالكي اثبت عدم رغبته في تحقيق الشراكة وتراجعه عن اتفاق أربيل، حملت الأخير مسؤولية فشله "الذريع" في توفير الأمن.

وقال المتحدث الرسمي لحركة الوفاق هادي والي الظالمي في بيان صدر امس وتلقت (المدى)، نسخة منه: إن "المالكي يثبت مرة أخرى عدم رغبته في تحقيق الشراكة الوطنية وتراجعه عن كل ما تم الاتفاق عليه في مبادرة بارزاني"، مبينا أنه "تنصل عما حصل أخيرا في الاجتماع الذي رعاه طالباني، والبيان الصادر عنه من تأكيد حق كتلة العراقية في تقديم مرشحيها لشغل حقيبة الدفاع، ودولة القانون في تقديم مرشحيها لإشغال حقيبة الداخلية، على أن تقدم الأسماء خلال فترة أسبوعين".

وأضاف الظالمي: أن "كتلة العراقية قدمت أسماء مرشحيها إلى الطالباني في الـ١٧ من آب الحالي، أي قبل يومين من انتهاء الموعد المحدد، فيما لم تقدم دولة القانون اسم أي مرشح حتى ذلك التاريخ"، مشيرا إلى أن "تكليف المالكي وزيراً من غير مرشحي العراقية أو وزرائها بشغل حقيبة الدفاع وكالة هو مخالف للتفاقيات".

وحمل الظالمي المالكي وحده مسؤولية "هذا النهج المتفرد والخطير، الذي سيؤدي إن استمر إلى الإضرار الحقيقي بمسار البلد نحو الديمقراطية الناجزة، وخلق احتقانات لا يتحملها العراق في ظل اختراقات أمنية مخيفة"، محملا "المجتمع الدولي فشل العملية السياسية وانحرافها عن مسارها الصحيح شروعا بالعودة إلى الديكتاتورية، وعلى المالكي أن يدرك انه لا يستطيع حكم العراق بمفرده".

ولفت المتحدث باسم حركة الوفاق أن "الحركة ستلجأ لكل الطرق السياسية والقانونية، وبما يكفله الدستور لمواجهة منهجية التفرد الجديدة التي أخذت تبرز يوماً بعد يوم بشكل جلي، كما وتحمل القائد العام للقوات المسلحة مسؤولية عدم قدرته وفشله الذريع في توفير الأمن للمواطن العراقي".

وكلف رئيس الوزراء نوري المالكي، في (١٦ آب ٢٠١١) وزير الثقافة سعدون الدليمي بتولي وزارة الدفاع وكالة، بسبب تأخر العراقية بتقديم مرشحيها

وكان المالكي لوح يوم ٣٠ تموز الماضي، بتكليف وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي، بتولي وزارة الدفاع وكالة في حال عدم الاتفاق على أسماء المرشحين لوزارة الدفاع، مؤكداً أن اتفاقات أربيل نصت على منح الوزارات الأمنية للمكونات وليس للكتل.

وجاء تكليف سعدون الدليمي، بتولي وزارة الدفاع وكالة، بعد اتفاق قادة الكتل السياسية خلال الاجتماع الذي عقد في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، في الثاني من آب الحالي، على أن تقدم القائمة العراقية مرشحيها لوزارة الدفاع وأن يقدم التحالف الوطني مرشحيه لوزارة الداخلية خلال أسبوعين بمواصفات توافقت عليها الكتل الثلاث العراقية والتحالف الكردستاني والتحالف الوطني.

واتهم ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أمس الأول الأربعاء (١٧ آب ٢٠١١)، القائمة العراقية بأنها تريد إبقاء الأزمة السياسية في البلاد مفتوحة، مبيناً أن تكليف سعدون الدليمي بشغل حقيبة الدفاع وكالة "وبشكل مؤقت"، يسقط حججها ويؤكد عدم تمسك المالكي بالوزارات الأمنية.

وأعلنت القائمة العراقية في (١٦ آب الحالي)، انها قدمت تسعة مرشحين لاختيار أحدهم لحقيبة للدفاع، من بينهم جواد البولاني، مشيرةً إلى أن تكليف سعدون الدليمي بالوكالة للوزارة سيؤدي إلى "تعميق الأزمة"، مطالبة بعقد اجتماع عاجل لقادة الكتل السياسية لإنهاء ملف الوزارات الأمنية.

وتعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن، حيث شهدت محافظات بغداد وكربلاء والنجف وديالى وصلاح الدين ونينوى وواسط، في (١٥ آب ٢٠١١)، عددا من التفجيرات بواسطة سيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت القوات الأمنية والمدنيين، أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ٣٠٠ شخص.

النزاهة النيابية تطالب بتغيير قيادات الكهرباء والنفط والطاقة الحكومية

بغداد/ متابعة المدى

أكدت لجنة النزاهة النيابية العراقية ، أمس الخميس، انها بصدد رفع طلب الى رئاسة مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير القيادات في وزارتي الكهرباء والنفط بالإضافة الى تغيير جميع القيادات على سدة الحكم في لجنة الطاقة الوزارية.

وكان مجلس النواب العراقي قد ضيف أمس الأول الأربعاء وزير الكهرباء رعد شلال ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني للوقوف على حقيقية العقود الوهمية التي عقدتها وزارة الكهرباء مع شركات كندية والمانية.

فيما أعلنت لجنة النزاهة النيابية، في وقت سابق من اليوم الخميس، عن عدم قناعتها بالأجوبة التي قدمها وزير الكهرباء رعد شلال خلال حضوره في جلسة مجلس النواب أمس، مؤكدة أنها ستستمر مع لجنة الطاقة بالتحقيق بملف الكهرباء وتحميل الأطراف المسؤولية عن فساده.وقال عضو اللجنة جواد الشهيلي لوكالة آكانيوز: إن "الامر يبدو كأنه لا يوجد حل لمشكلة الكهرباء في العراق بوجود هكذا قيادات تسيطر على زمام الأمور في مفاصل وزارتي النفط والكهرباء".

وأوضح الشهيلي: "نحن بحاجة إلى خطوة جبارة على أن تغير جميع القيادات ونأتي بشخصيات ذات خبرة بالإضافة إلى الاستعانة بخبرات أجنبية،لاخبرات وهمية كما التي تعاقدت معها وزارة الكهرباء ولجنة الطاقة الوزارية"

وأضاف ان"لجنة النزاهة لم تكن مقتنعة بأجوبة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني يوم امس الأول"،مؤكداً على انه "تثبت أن هناك تقصيراً واضح وكبيراً من قبل لجنة الطاقة الوزارية".

وبين الشهيلي ان "الأيام المقبلة سيكون هناك بعد تقديم التوصيات من قبل لجنة النزاهة مطلب لتغيير جميع القيادات على سده الحكم في لجنة الطاقة الوزارية وفي وزارة الكهرباء ووزارة النفط"

وأشار انه "لم يثبت على وزير الكهرباء أي ملفات فساد ،بل مجرد أوراق موقعة"،مستدركاً بالقول "لكن الفساد يقع على عاتق السلطة الرقابية الأكبر وهي لجنة الطاقة وهي من تورطت بهذه العقود".وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد بعث كتابا رسميا إلى مجلس النواب يتضمن المطالبة بحجب الثقة عن وزير الكهرباء الحالي رعد شلال لتوقيعه على عقدين للكهرباء مع شركة مفلسة وأخرى وهمية ومخالفته قرار مجلس النواب القاضي بعدم التعاقد مع الشركات الوسيطة.

فيما بعث وزير التخطيط الأسبق جواد هاشم برسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي في الثاني من آب الحالي، تتضمن وثائق بشأن قيام وزارة الكهرباء بتوقيع عقود بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق مختلفة من العراق مع شركات، تبين له أنها إما وهمية أو مفلسة لا وجود لهما.

ويمثل الفساد مشكلة رئيسة للعراق منذ ٢٠٠٣، ووضع مؤشر الفساد لعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، العراق بين أكثر دول العالم فسادا.وانفق العراق مليارات الدولارات منذ سقوط النظام العراقي السابق في ٢٠٠٣ لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين، إلا أن الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ الف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين ان ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.

ويعتمد العراقيون على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم.